عادل الدمخي بشر بسعي سمو رئيس الوزراء في العفو الخاص عن أصحاب الرأي

نواب بعد لقاء النواف: «الخير بقبال»

سمو الشيخ أحمد النواف متوسطا النواب العشرة

عبدالكريم الكندري:أكدت عدم دستورية التأجيل مع تبيان الحلول لتفادي المخالفة

السويط: نقلنا اعتراضنا على إعمال المادة 106 من الدستور

محمد المطير: الاجتماع كان إيجابياً وأكدنا على الالتزام بالدستور

محمد هايف: اجتماعنا مع رئيس الوزراء كان إيجابيا يسوده التفاؤل

الطشة: عرضنا رؤيتنا للتشكيل الحكومي وضرورة عدم مخالفة المادة 87

العبيد: طالبنا الشيخ أحمد النواف بوزراء شباب مؤهلين وتجديد الدماء

عمار العجمي: أكدنا ضرورة تشكيل حكومة خالية ممن انتهك الدستور

فارس العتيبي:نقلنا أهمية اعتماد تشكيل حكومي قوي ينهض بالبلاد

الحبيني: أكدنا أن المادة 106 من الدستور لا محل لها في التطبيق

في ظل اجماع نيابي على إيجابية اللقاء مع رئيس مجلس الوزراء، سادت أجواء التفاؤل في البلاد أمس عقب انتهاء اجتماع سمو الشيخ أحمد النواف مع 10 نواب التقاهم للتشاور حول التشكيل الحكومي الجديد.

النواب المطير، وعبدالكريم الكندري، والدمخي، وهايف، والسويط، والمونس، والعبيد، وعمار العجمي، والطشة، وفارس العتيبي، خرجوا بانطباع ممتاز حول آراء رئيس الحكومة،ولسان حالهم يقول :"الخير بقبال"، وفي ذات الوقت نقلوا لسموه مطالبهم التي تمثل المطالب الشعبية ورؤاهم للمرحلة المقبلة.

وعنه، قال النائب عبدالكريم الكندري «خرجنا من لقاء سمو رئيس الوزراء وقد أكدت على:عدم دستورية تأجيل الجلسة مع تبيان الحلول لتفادي المخالفة.

وأضاف أيضا أكدت على معايير اختيار الوزراءلتشكيلحكومة قادرة على تلبية تطلعات الشعب وحل قضاياه، وتفعيل ملف العفو عن المهجرين ومن بالكويت...ونسال الله أن يكتب الخير للكويت وشعبها».

من جهته، قال النائب ثامر السويط إنه نقل إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف، اعتراضهم على إعمال المادة 106 دون الالتزام بالمدة المقررة في المادة 87 من الدستور، إضافة إلى أهمية التشكيل الحكومي وأسسه ومعاييره، والعفو عن المهجرين والمحكومين من قبيلة شمر وآخرين.

من ناحيته بيّن النائب محمد المطير أن الاجتماع مع رئيس الوزراء كان ايجابياً.

وقال عقب الاجتماع شددنا على على الالتزام بالدستور، والاهتمام بالمعايير وتاريخ الوزراء، وتقديم برنامج عمل واضح وواقعي، وفتح صفحة جديدة مع المحكومين والمهجرين من خلال العفو.

بدوره قال النائب محمد هايف إن الاجتماع مع سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف كان إيجابيا يسوده التفاؤل.

وأضاف «نوقشت فيه العديد من الأمور والقضايا المهمة حول التعاون النيابي الحكومي والذي لا يتسع المجال لذكرها بما فيه موضوع العفو بشكل عام وحكم تشاورية شمر المفاجئ على النائب مرزوق الخليفة ومن معه من المرشحين».

من جهته قال النائب مبارك الطشه إن النواب أكدوا أهمية عدم مخالفة مواد الدستور، وأهمها المادة 87، وأنه ما زال هناك متسع لعلاج الإجراءات الدستورية الخاطئة.

وأضاف الطشة عرضنا رؤيتنا عن التشكيل الحكومي والعفو عن أبناء الكويت المهجرين وقضية شمر وناقشنا عدداً من القضايا المهمة.

من جهته قال النائب حمد العبيد إن الاجتماع كان شفافا وواضحا.

واضاف العبيد «طالبنا رئيس الوزراء بوضع معايير لاختيار الوزراء ودراسة السيرة الذاتية لكل مرشح للوزارة واستبعاد من لديه مخالفات دستورية وقانونية وإدارية أو من أحيل إلى التحقيق أو من اتخذ بحقه عقوبات تأديبية».

وأضاف العبيد:طالبنا بعدم تكرار الأسماء، وتجديد الدماء والتركيز على الشباب المؤهلين والكويت تزخر بالكفاءات.

وزاد العبيد: أثرنا مع رئيس الوزراء ضرورة إتيان الحكومة ببرنامج عمل واقعي سريع التنفيذ، مشددا على أن جلسة الافتتاح يجب أن تعقد في موعدها الصحيح تفاديا لأي خطأ دستوري، «كما أبلغنا رئيس الوزراء بذلك، وطلبنا أيضا العفو عن النائب مرزوق الخليفة واستكمال ملف العفو وأن يتكفل رئيس الوزراء بالملف برمته، ورئيس الوزراء استمع إلينا ووعدنا بدراسة جميع النقاط التي ذكرت في الاجتماع».

أيضا النائب النائب عمار العجمي قال إن النواب الذين التقوا رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف بينوا بشكل صريح رفض مرسوم التأجيل، وتشكيل حكومة خالية ممن انتهك الدستور تكون قادرة على النهوض بالبلد والعفو عن المهجرين أصحاب الاراء والمواقف السياسية.

من ناحيته قال النائب الدكتور عادل الدمخي، إن لقاء سمو رئيس الوزراء الاستشاري قبل تشكيل الحكومة كان توافقيا حول ضرورة الالتزام بالدستور ومواعيده المحددة، كما جاء في الخطاب الأميري».

وأضاف الدمخي أن رئيس الوزراء أكد سعيه في العفو الخاص عن أصحاب الرأي والذي هو من حق سمو الأمير، مع التوافق العام في ملفات الإصلاح.

بدوره أعلن النائب مرزوق الحبيني أن اللقاء مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف شهد تباحثا في موضوع تأجيل الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر وما شاب ذلك من شبهات دستورية نتيجة تأجيل مرسوم الدعوة من تاريخ 2022/10/11 إلى تاريخ 2022/10/18 واستخدام المادة 106 من الدستور في هذا التأجيل.

وأضاف الحبيني «أكدنا لسموه أن المادة 106 من الدستور لا محل لها في التطبيق حيث إن المجلس لم يبدأ بعد جلسات دور الانعقاد ولم يتم افتتاح الفصل التشريعي وبالتالي يجب الالتزام بالمواعيد المحددة حسب المادة 87 من الدستور التي تعطي الحكومة الحق بتحديد جلسة الافتتاح بحد اقصى يوم الخميس 2022/10/13، وانه في حال تجاوز هذا التاريخ يكون المجلس مدعوا للاجتماع بحكم الدستور لجلسة الافتتاح في اليوم التالي له إذا لم يصادف يوم عطلة رسمية. وبهذا نتجنب الدخول في إشكالات دستورية يمكن تلافيها مسبقا كإلغاء ما اتخذ من قرارات كما ورد في نص المادة 90 من الدستور والتي تنص «كل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا، وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر فيه».

من ناحيته قال النائب فارس العتيبي خرجنا ضمن مجموعة من النواب من مكتب سمو رئيس الوزراء، ونقلنا له أهمية التشكيل الحكومي قوى ينهض بالبلد،واعتراضنا على اعمال المادة ١٠٦ دون الالتزام بالمدة المقررة في المادة ٨٧ ومعالجه اثاره،والعفو عن جميع أبنائنا المهجرين والمحكومين من قبيلة شمر وآخرين.

«التآلف الإسلامي» يلتقي رئيس الوزراء.. اليوم

كشفت مصادر نيابية أن سمو الشيخ أحمد النواف رئيس الوزراء سيواصل اليوم اجتماعاته مع الكتل النيابية للتنسيق في شأن التشكيل الحكومي ومرسوم تأجيل جلسة الافتتاح.

وقالت المصادر لـ«الصباح» إن أعضاء تيار التآلف الإسلامي أحمد لاري والدكتور خليل أبل وهاني شمس تلقوا الدعوة للاجتماع برئيس الوزراء صباح اليوم، مبينة أن ثلاثي التآلف سيطرح على رئيس الوزراء ملفات تتعلق بالتعاون بين السلطتين والانتهاء من القضايا العالقة.

أبرز المحاور

الحفاظ على الدستور
ملف العفو
التشكيل الحكومي
برنامج العمل الحكومي
تصحيح "التأجيل"
التوافق في ملفات الإصلاح

النواب الـ10

النواب الذين اجتمعوا بسمو رئيس مجلس الوزراء هم: "محمد المطير وعبدالكريم الكندري وعادل الدمخي ومحمد هايف وثامر السويط وخالد المونس وحمد العبيد وعمار العجمي ومبارك الطشة وفارس العتيبي".